اعلم ان اللامات ثمانية انواع لام التعريف ولام القسم ولام الموطئة للقسم ولام الجواب لو ولولا ولام الامر
افصح
ولام الابتداء ولام الفارقة بين ان المخففة وان النافية ولام الجزاء
وما عداها كلام الابتداء وجواب لو ولام الامر ولام جواب القسم لا يختص بالاسم

والمختار عنده في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح في الامتحان ولام التعريف وهذا الظاهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعهد وان ذكر على الاشتهار وقد نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة الابتداء ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتداء وفاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاول في المسند اليه المبتداء او الفاعل والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى ان حق التقدم وحق الثاني التاخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيورد عليه ان الاختصاص معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه

وان

لان الحق في هذه المسئلة معه وانكار الخليل كما صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو فلم يخلفه عصام الدين

مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها عبد الغفور

وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم (او معرفة كونه مبتدا وفاعلا) بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه لا حاجة الى الاسم باعتبار جنس العلم وهو الشرح فلا يلزم المحذور وانما يلزم ان لو رجع اليه باعتبار خصوص النوعي فالمعنى كون الشيء مبتداء وفاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهومه ومصدره الى شيء والمسند اليه مبتداء او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدا او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما يجيء فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اي كون الشيء مضافا فوجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هي به وبعضه عامل كاسم الفاعل سيجيء في بحث العامل القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي وحرف وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه

Copyright © King Saud University